الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

على ضوء النظرة اللينينيّة... ما الوضع في لبنان؟ وإلى أين؟

جوزف عبدالله *

منذ حوالى ثلاثة أشهر، وأطراف الطبقة السائدة يتلهّون ويتشاطرون على بعضهم البعض في خداع مزدوج الهدف. من جهة أولى، يخادعون أنفسهم بأنهم قادرون على إعادة توازن المحاصصة بين بعضهم البعض، وهم بذلك يتوهّمون بقدرتهم على المحافظة على النظام السياسي اللبناني وإنقاذه من سكرة موته. ومن جهة أخرى، يخادعون الجماهير الشعبية اللبنانية بقدرتهم على الخروج من الانهيار الأخير للنظام، وبإيجاد الحلول للمشكلات التي تعانيها هذه الجماهير، وتلبية مطالبها.

ليس من شكّ أن النظام السياسي اللبناني يمر بأزمة حادّة هي أزمة ثورية فعلية، متلازمة مع نشوء وضع ثوري في لبنان اليوم. ليست هذه الأزمة اقتصادية و/أو مالية فحسب، بل هي أزمة اقتصادية ـ سياسية تطاول كل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بتشابك مكوّناتها على مستوى نمط الإنتاج والتوزيع والنظام السياسي وفقدان الدولة (باعتبارها مكان إغلاق وحدة مكوّنات التشكيلة الاجتماعية . الاقتصادية) لقدرتها على الاشتغال العادي، ما يوجي بانهيارها. وهذا الوضع بمجمله هو ما يُعرف في العلم الماركسي بـ«الوضع الثوري».

ما هو «الوضع الثوري»؟

اهتم لينين كثيراً في عرض وتعريف مفهوم «الوضع الثوري» وطبيعته الموضوعية ومستلزماته الذاتية وأهميته الإجرائية. وقام بعرض هذا المفهوم في كرّاس «إفلاس الأممية الثانية»، وفي كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية»، وطرّق إلى بعض جوانبه في أمكنة أخرى من كتاباته. ففي كرّاس «إفلاس الأممية الثانية»، يتوسّع لينين في مناقشة هذا المفهوم، منطلقاً من إقراره بأن على الماركسي الاعتراف بأن الثورة لا تحصل إلّا بتوفر وضع ثوري، «إن الماركسي لا يشكّ مطلقاً في أن الثورة مستحيلة من دون وضع ثوري» (1).

أما خصائص هذا الوضع فهي ثلاثة يطرحها لينين كالآتي: «ما هي بعامة دلائل الوضع الثوري؟ بقيناً أننا لن نخطئ إذا أشرنا إلى الدلائل الرئيسية الثلاث التالية: (1) يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها من دون أي تغيير؛ أن تنشب هذه الأزمة أو تلك هي «القمة» أي أن تنشب أزمة في سياسة الطبقة السائدة، تُسفر عن تصدّع يتدفق منه استياء الطبقات المضطهدة وغضبها. فلكي تنفجر الثورة، لا يكفي عادة «ألّا تريد القاعدة بعد الآن» أن تعيش كما في السابق، بل ينبغي أيضاً «ألّا تستطيع القمة ذلك». (2) أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف. (3) أن يتعاظم كثيراً، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن «السلم»، ولكن التي تدفعها، في زمن العاصفة، سواء أجواء الأزمة كلها أم «القمة» نفسها، إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل» (2).

يشير لينين هنا إلى أن خصائص الوضع الثوري هي خصائص موضوعية قائمة في مجرى الحياة العملية. وفي أولها، عجز السلطة عن الحكم كما هي حالها في الأزمنة العادية؛ وتصدّع الطبقة الحاكمة لجهة وحدتها ولجهة مشروع حكمها؛ وهذا التصدّع والعجز يؤديان إلى استياء الطبقات المحكومة، ونتيجته عدم قبول المحكومين بالسلطة وعجز السلطة عن ممارسة الحكم كما في السابق. وثانيها، ازدياد فقر وشقاء واستغلال الطبقات المضطهدة، وهي حال غالبية اللبنانيين. وثالثها، اندفاع الجماهير المظلومة في انتفاضة اعتراضاً على الطبقة السائدة ودفاعاً عن مصالحها.

(مروان طحطح)

وهذا ما تؤكد حصوله مجريات الأمور في لبنان على مدى يقارب الأشهر الثلاثة الأخيرة. أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية) فعلية جراء فشل المشروع الاقتصادي والسياسي للطبقة الحاكمة، وتفكّك محالفتها في السلطة ودخولها في أزمة صراعات بين أطرافها، عجزها عن ضبط الشارع المنتفض... ازدياد فقر الفقراء وارتفاع نسبة البطالة بشكل غير مسبوق، والانتفاضة الشعبية التي ملأت الساحات والشوارع وما رافقها من إسقاط حرمة المقدسات السياسية جميعها. كلّها عناصر موضوعية قائمة بذاتها في الحياة العملية.

وإلى هذه الحالة، يشير لينين في مؤلّفه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية»، عندما يطرح وجود «الأزمة الثورية» ودورها كشرط موضوعي لخلق الظروف الثورية وإطلاق الانتفاضة أو الثورة. فهو يقول: «إن قانون الثورة الأساسي... يتلخص في ما يلي: لا يكفي من أجل الثورة أن تدرك الجماهير المستثمرة والمظلومة عدم إمكانية العيش على الطريقة القديمة وأن تطالب بتغييرها. إن من الضروري لأجل الثورة أن يغدو المستثمرون غير قادرين على العيش والحكم بالطريقة القديمة. إن الثورة لا يمكن أن تنتصر إلاّ عندما تعرف «الطبقات الدنيا» عن القديم، وعندما تعجز «الطبقات العليا» عن السير وفق الطريقة القديمة. ويمكن تبيان هذه الحقيقة بكلمات أخرى، ونعني أن الثورة مستحيلة بدون أزمة وطنية عامة (تشمل المستثمَرين والمستثمِرين معاً). وذلك يعني أنه من أجل الثورة، ينبغي أولاً التوصل إلى جعل أكثرية العمال (أو على كل حال جعل أكثرية العمال الواعين المفكرين والنشيطين سياسياً)، مدركة كل الإدراك ضرورة الانقلاب، ومستعدة للمضي إلى الموت في سبيله. وثانياً، أن تعاني الطبقات من أزمة حكومية تجذب إلى حلبة السياسة حتى أكثر الجماهير تأخراً (إن علامة أي ثورة حقيقية وتنظيم عضبها... الجماهير الكادحة والمستثمَرة والخاملة حتى ذلك الحين، الذين بوسعهم أن يشنوا الكفاح السياسي... بتصاعد بسرعة إلى عشرة أضعاف بل إلى مئة ضعف) فتوهن الحكومة وتجعل إسقاطها أمراً ممكناً للثوريين» (3).

هذه المتغيرات والوقائع التي تُعتبر أهم خصائص الوضع الثوري هي موضوعية بمعنى أنها ليست انعكاساً لإرادات بشرية خطّطت لحصولها. بل هي مستقلة عن إرادات الأفراد والكتل والجماعات، ومجموعها يخلق «الوضع الثوري»، ما يفتح المجال لاندلاع الثورة. يقول لينين: «من دون هذه التغيرات الموضوعية؛ المستقلة لا عن إرادة هذه الكتل والأحزاب أو تلك وحسب، بل أيضاً عن إرادة هذه الطبقات التي ينبغي لها، على وجه الدقة، أن تبني البناء الفوقي الجديد. وكيف ينبغي لها أن تبنيه بالضبط. ودون هذا التحديد، يكون شعار الثورة في هذه اللحظة فارغاً لا معنى له، لأن ضعف الأوتوقراطية يجعل حتى كبار الأمراء و... يصيرون «ثوريين»» (11).

مخادعة حكومة التكنوقراط والاختصاصيين

فهل زَعْمُ أطراف الطبقة الحاكمة أنها مؤيدة للثورة يعبر عن حقيقة موقفها، أم أنه مجرد مخادعة وتضليل؟ ألا يصرح جميع أطراف المحالفة الحاكمة أنهم يؤيدون المطالب الشعبية، بينما هم يرفضون عملياً إسقاط النظام، ويصرون على المحافظة عليه كما هو؟ هل بعض أطراف الانتفاضة المضادة المنخرطين علناً في الانتفاضة (القوات اللبنانية، التقدمي الاشتراكي، تيار المستقبل، الكتائب اللبنانية...) يؤيدون فعلاً مطالب الانتفاضة؟ لندقق الآن في الشعار الذي طرحته الانتفاضة في لبنان ولنحاول النظر في مدى قبول أطراف الطبقة السائدة به. شعار الأنتفاضة الأساسي «إعادة تكوين السلطة»، استناداً إلى «حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائية» (إصدار مراسيم اشتراعية)، وأهم هذه الصلاحيات الاستثنائية إقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي وانتخابات مبكرة، وقانون لتنظيم استقلالية القضاء... وكل من لا يقبل بشعار «إعادة تكوين السلطة» و«حكومة انتقالية بصلاحيات استثنائية»... إما أنه لا يفهم مطلقاً مهمات الثورة الأساسية، وإما أنه مخادع يتبنى الثورة لفظاً ويعاديها عملياً، ويخون الثورة والجماهير الثائرة.

حكومة التكنوقراط والاختصاصيين لا تفيد شيئاً في التغيير. فمعظم الوزراء في لبنان هم حتى اليوم من صنف التكنوقراط والاختصاصيين. وأحزاب الطبقة الحاكمة مليئة بهم. الأهم في الحكومة ليس طبيعة الوزراء وكفاءاتهم، بل الانتماء السياسي لهم وبرنامج الحكومة السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهل حكومة التكنوقراط هي حكومة «إعادة تكوين السلطة» في لبنان؟ وما معنى شعار «إعادة تكوين السلطة»؟ يعني هذا الشعار العمل من أجل الانتقال من نوع السلطة القائم اليوم، وهي سلطة المحاصصة الطائفية بين محالفة حيتان المال المتكوّنة من ممثلي طبقة رجال المصارف والاحتكار التجاري والعقاري ومافيا الطوائف، (سلطة نظام ديمقراطية التوافق الطائفي) إلى سلطة لا تمثل هؤلاء، بل تمثل غالبية المواطنين من عمال وعاطلين عن العمل وفلاحين وصغار المزارعين والمهمّشين وصغار الموظفين ومتوسطيهم والصناعيين الوطنيين والفئات الاجتماعية الوسطى...

المطلوب تغيير هذه السلطة وبناء نظام وطني ديمقراطي علماني. وذلك بتصعيد الانتفاضة إلى حدودها القصوى فتسقط النظام السياسي الطائفي وسط ما يعيشه المجتمع اللبناني من تأثيرات ارتدادات الأزمة العامة: الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الشامل. أشدّد على خيار ذكره الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني: «إنها مهمة تاريخية على قوى التغيير الديمقراطي أن تتحمّل مسؤولياتها وأن تسعى جاهدة لتجميع قواها خلف هذه الاستراتيجية بما يكفل تعديل ميزان القوى القادر على إنجاز هذه المهمة. هكذا نفهم القول بأنّ ما قبل 17 تشرين الأول ليس كما بعده. فانتفاضة الشعب اللبناني في 17 تشرين الأوّل هي عنوان الانتصار لمفهوم المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول في التحرير والتغيير. وما يجمع 16 أيلول و17 تشرين الأول هو القضية الواحدة، قضية التحرّر الوطني والاجتماعي لشعبنا، الذي به يخوض صراعه الطبقي ضد الاضطهاد الإمبريالي من الخارج وضد الاستغلال الطبقي الذي تمارسه سلطة الرأسمال والربع من الداخل».

يبقى على المنتفضين العمل والنضال بكل حمية. فالزمن قيمة نضالية، وطالما هو متوفر يجب استخدامه واستغلاله بكل دقة وتصميم وكثافة. وليعلم الجميع أن «الوضع الثوري» أو «الزمن الثوري»، أو الثورة باختصار هي مدرسة فعلية تعلّم الجماهير. وأن الأيام الثورية مدرسة سريعة التأثير والتعليم. فما تتعلمه الجماهير في يوم ثوري واحد يعادل تعليم شهور وسنوات أحياناً. فهل تتعلم القوى المنظمة من الجماهير من الثورة؟

المراجع على الموقع الإلكتروني.

* كاتب لبناني

«الوضع الثوري»، على ما فيه من نشاط اعتراضي من جانب المضطهدين والمظلومين، وما فيه من عناصر موضوعية انفجارية، لا يؤدي بالضرورة إلى الثورة

بل ينبغي أيضاً «ألّا تستطيع القمة ذلك». (2) أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف. (3) أن يتعاظم كثيراً، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن «السلم»، ولكن التي تدفعها، في زمن العاصفة، سواء أجواء الأزمة كلها أم «القمة» نفسها، إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل» (2).

يشير لينين هنا إلى أن خصائص الوضع الثوري هي خصائص موضوعية قائمة في مجرى الحياة العملية. وفي أولها، عجز السلطة عن الحكم كما هي حالها في الأزمنة العادية؛ وتصدّع الطبقة الحاكمة لجهة وحدتها ولجهة مشروع حكمها؛ وهذا التصدّع والعجز يؤديان إلى استياء الطبقات المحكومة، ونتيجته عدم قبول المحكومين بالسلطة وعجز السلطة عن ممارسة الحكم كما في السابق. وثانيها، ازدياد فقر وشقاء واستغلال الطبقات المضطهدة، وهي حال غالبية اللبنانيين. وثالثها، اندفاع الجماهير المظلومة في انتفاضة اعتراضاً على الطبقة السائدة ودفاعاً عن مصالحها.

الأزمة الاقتصادية في الإقليم: مسارات وتداعيات

ورد كاسوحة *

وصل الترابط بين أزمات الإقليم إلى حدود غير مسبوقة، ليس فقط بسبب التبعات المشتركة التي يتسبّب بها الحصار الأميركي على اقتصادات هذه الدول، بل أيضاً لأنّ مواجهة هذه التبعات كانت تحصل وفقاً لآليات «مشتركة» ومنسّقة، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي. التنسيق لم يكن يحصل على مستوى الدول، بقدر ما كان يستفيد من الثغرات المتاحة في بنية الحصار، والتي كانت تسمح بحصول تشبيك بين القوى الاجتماعية التي تتحرك بين هذه الاقتصادات لإبقاء التدفّقات بينها قائمة. حالة سوريا ولبنان هي أفضل مثال، حيث تمّت الاستفادة سورياً من تحييد لبنان جزئياً عن الصراعات القائمة لتوطين جزء أساسي من الرساميل التي كانت تمدّ الاقتصادي السوري بالحياة أثناء فترة الحصار والعقوبات. هذا المسار الذي بدأ منذ عام 2012 تقريباً، سمح بانخراط متفاوت للسوريين فيه، حيث استفادت منه شرائح موالية ومعارضة على حدٍّ سواء، وبمساهمة طبقية متنوعة، مع حضور وازن للفئات الوسطى والأكثر ثراءً، على أنّ الجزء الأكبر والأهمّ فيه، والذي تستفيد منه أكثرية مطلقة من السوريين المقيمين، وخصوصاً الفقراء منهم، هو الرساميل المخصّصة للإغاثة ورعاية البيئات النازحة، والتي تحمّلت في هذه الفترة عبء الأزمة بدلاً من السلطة، على اعتبار أن ميزانية هذه الأخيرة كانت تذهب في معظمها للعمل العسكري وتأمين رواتب الموظفين والعاملين في الدولة. لم تكن هذه الأموال تخضع، بحكم توطينها في حسابات مصرفية في لبنان، للعقوبات، وكان ثمّة غضّ طرف واضح عنها حين كانت قواعد الاشتباك في المنطقة لا تزال قائمة. شمولها بالعقوبات بعد استعار الأزمة في الإقليم، هو تأكيد على أنّ المنحى الذي تأخذه العقوبات لم يعد يستثني حتى الشرائح الضعيفة التي كانت حتى وقت قريب بمنأى جزئياً عن تبعات الحصار.

مسارا الأزمة

العامل المشترك بين الأزمتين السورية واللبنانية هو نفاد الدولار، ولكن انعكاسها على كلّ من الاقتصادين يختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد نفسه. في لبنان، ثمة نظام اقتصادي اجتماعي تقوده أقلية مالية (أوليغارشيا) متحالفة مع أمراء الحرب، بالاعتماد على نسيج زبائني قوامه الطائفية السياسية، وهذا النظام لم يعد قادراً على الاستمرار في ظلّ القرار الأميركي بإيقاف التدفقات إليه، واستعمال الدولار الذي هو عملته الرئيسية كأداة لتجفيف السيولة في كلّ الإقليم، وليس في لبنان فقط. نضوب «الثروة» بهذا الشكل، أدّى إلى انهيار النموذج الاقتصادي المعتمد على الربع والترسمل المالي، وهو ما بدأ يطرح بوضوح، ولدى فئات متزايدة من اللبنانيين، مسألة الانتقال إلى نظام اقتصادي جديد لا تكون فيه للبنية المصرفية التابعة لأسواق المال الدولية اليد الطولى. هذا يعني فكّ الارتباط مع النظام الاقتصادي العالمي الذي كان يعتمد على السوق المالية اللبنانية لتحصيل تراكم إضافي، والبدء في التفكير جدياً بدلاً من ذلك بالتحوّل ليس إلى نظام اشتراكي بالضرورة (كون شروط قيام الاشتراكية ليست متوافرة حالياً لا في لبنان ولا في سواه)، بل إلى نظام مندمج أكثر في البنية الاقتصادية الإقليمية المعتمدة على الإنتاج والتبادل البيني. هذا الخيار أملَتْه طبيعة الأزمة نفسها ووصولها بسبب نمط التراكم الريعي إلى أفق مسدود، وهذه ليست حال الاقتصاد السوري الذي بخلاف لبنان، لا يعتمد على الربع في إنتاج القيمة أو الثروة (أقله حتى الأمس)، ويملك من البنى الإنتاجية ما يكفي لإبقائه على قيد الحياة في أسوأ الظروف. الأزمة هنا مختلفة، وجذورها كانت قائمة قبل الحرب، ولكنها تفاقمت أكثر بعدها بسبب ظروف الحصار والعقوبات. تبنّي السياسات النيوليبرالية حينها، حصل لمصلحة الفئات غير المنتجة للثروة، حين كانت نسب النمو المحقّق لا تراعي التوزيع الاجتماعي، وهو ما خلق تفاوتاً كبيراً في المداخيل لمصلحة أقلية من السوريين وعلى حساب الأكثرية. ولكن ذلك لم يؤدِّ بعد نشوب الحرب، إلى انحسار عملية الإنتاج بالكامل، وخصوصاً في القطاع الزراعي، حيث ظلّت السلع التي تُنتَج محلياً في معظم المناطق (بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة)، متوافرة بكثرة، ولكنّها لم تعد تُصدَّر إلى الخارج لضرورات الاكتفاء الذاتي وتفادي حصول مجاعة، وبالتالي توقّف التبادل التجاري مع الدول كلياً، وتقلّصت مساهمة القطاع الذي يحفظ الأمن الغذائي للبلاد في الناتج المحلّي الإجمالي إلى الحدود القصوى. حزم هذا الأمر الخزينة من دخل أساسي يُضاف إلى مجموع المساهمات الأخرى التي خُجبت عنها، بفعل خروج قطاعات حيوية أخرى من الاقتصاد (أهمّها على الإطلاق السياحة والنفط). تراجُع الإنتاج بهذا القدر، جعل العملة الأجنبية «تتوقف كلياً» لمصلحة نشاطات طفيلية لا تساهم فعلياً في خلق القيمة أو الثروة، وبالتالي أصبحت كلّ النشاطات الاقتصادية في البلاد خلال هذه المرحلة منفصلة عن العملية الإنتاجية، ومرتبطة بدلاً منها بعامل العقوبات التي فُرضت على الاقتصاد، وجعلته مرتبطاً بصعود الدولار وهبوطه أكثر من أيّ عامل آخر.

دخول العامل «الريعي»

أضعف هذا التراجع الاقتصادي الكبير من قدرة الدولة على التحكّم بالاقتصاد عبر الأدوات المعتادة، مثل الأجور والضرائب وسواها، فبات المردود المالي لمجموع العمليات التي تقوم بها لا يساوي حجم الانحسار الحاصل في عملية الإنتاج، وبالتالي في القدرة على خلق فائض يحدّ من تراجع العملية الوطنية أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية بالشكل الذي حصل. الفراغ الذي حصل بسبب هذا التراجع، ملأته التدفّقات المالية التي بدأت ترد إلى البلاد بُعيد عام 2014، حين ازدادت موجة الهجرة إلى أوروبا بشكل كبير، ومعها ازداد بالطبع حجم الاعتماد على التحويلات الآتية من هناك بالعملة الأجنبية. مع هذه الموجة، تغيّر شكل البلاد نهائياً على الصعيد الاقتصادي، فهي لم تحمل معها المزيد من الاعتماد على التدفّقات الخارجية فحسب، بل تسبّبت أيضاً بفقدان معظم اليد العاملة السورية التي كانت تنتج القيمة والثروة، وبسببها أيضاً ولكن على هامش هذا التحوّل الكبير خرجت النُخَب التي انخرطت في الأزمة بدايةً بنسب متفاوتة. انحسار عملية الإنتاج بعد هذا الخروج الكبير لأكثرية قواها، جعل «الطابع الريعي» يطغى على الاقتصاد السوري للمرة الأولى في تاريخه، فالهجرات الكبرى في سوريا ليست أمراً معتاداً، وهي حين تحصل تاريخياً ولمرّات نادرة لا تغيّر في البنية الاقتصادية على نحو جذري، بل تدخل تعديلات محدودة عليها نظراً لدخول عامل الأجيال فيها. وهو ما حصل لآخر مرّة في التاريخ المعاصر إبان الحرب العالمية الأولى وخلالها، حين تسبّبت الحرب بهجرة اقتصادية ـ اعتُبرت كبيرة وقتها ـ إلى الأميركيتين. حينها، لم تغيّر الحرب من نمط الإنتاج بسبب قصر مدتها زمنياً ومحدودية ما يمكن أن تفعله على صعيد هزّ البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، كونها حصلت خارجها ولم تؤثّر على وحدتها الجغرافية أو ديموغرافيتها الاجتماعية. «طغيان الريع» بسبب هذا التحوّل الجديد، أدى لأوّل مرة أيضاً إلى ربط اقتصاد الحرب بالعملة الأجنبية، حيث أصبح الدولار ـ وبدرجة أقلّ الليورو ـ هو المعيار لأيّ تبادل أو عمل تجاري يحصل سواءً في الداخل أو في الخارج، وبالتالي بات صعود الليرة أو هبوطها تجاهه هو المحدّد بدلاً من عملية الإنتاج والمؤشّرات الاقتصادية الكلّية المرتبطة بها (نسبة النمو، قيمة الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ...إلخ)، لمدى متانة الاقتصاد وصموده من عدمهما.

مرجعية العملات الأجنبية

فرَض ذلك على السلطة التعاطي بواقعية مع الأزمة، إذ أجبرت بسبب انعدام الخيارات أمامها، على التراجع عن الإجراء الذي كان متّبعاً سابقاً بتجريم التعامل بالعملة الأجنبية داخلياً، وبالتالي وقع الاعتراف ضمنياً بانتهاء العمل بـ«النظام الاشتراكي» لصلحة نظام تختلط فيه الهياكل الاشتراكية السابقة بآليات التبادل الجديدة التي أصبح الدولار وباقي سلّة العملات الأجنبية بموجبها سلعةً متداولة. هكذا، حصل اختراقٌ كبير للرقابة الشديدة التي كانت مفروضة سابقاً على تدفّق الرساميل، وبدأت نتيجةً لذلك سلّة العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار في الحلول مكان الليرة كمحفظة للادّخار، بعد تعثّر خيار الادّخار في المصارف إثر انهيار الليرة تدريجياً، وفقدانها لقيمتها المضافة. وهذا يعني عملياً أنّ قيمة النقد المدّخر في المنازل بالعملة الأجنبية، والذي لا يخرج إلا حين يقتضي الأمر الصرف من المدّخرات، لا يقلّ عن ذاك المتداول بالليرة، لا بل يتجاوزه أحياناً بالنسبة إلى الشرائح الاجتماعية

العامل المشترك بين الأزمتين السورية واللبنانية هو نفاد الدولار، ولكن انعكاسها على كلّ من الاقتصادين يختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد نفسه

التي تعتمد بالكامل على تحويلات أبنائها المهاجرين. من هنا، نفهم حجم الاعتماد على هذه «الدولرة» غير النظامية في عملية التجفيف الحاصلة للدولارات في المنطقة انطلاقاً من لبنان، فحين يكون «ربع» الاقتصاد المنزلي لدولةٍ ما معتمداً على العملة الأجنبية، يصبح التحكّم فيه من بوابة العقوبات أو الحصار بعد سحب السيولة من الأسواق الإقليمية أمراً يسيراً، حتى لو لم يكن هذا الاقتصاد مدولراً بالكامل أو مرتبطاً عضوياً بالأسواق المالية كما هي الحال مع لبنان. ومع ذلك، لا يزال شبح الانهيار الكامل هنا بعيداً بعض الشيء، فالأزمة في سوريا تختلف عنها في لبنان، على اعتبار أنها ليست بنيوية، بمعنى أنّ الهياكل الأساسية للاقتصاد لا تزال قائمة، وهي موجودة في قطاع الإنتاج وليس في قنوات التوزيع التي أودت بالاقتصاد اللبناني، ولكن تفعيلها على حساب الربع المتزايد (مع أنّ لهذا الأخير فوائده أيضاً، ولكن ليس على المدى البعيد) رهنٌ بإعادة الاعتبار، ليس فقط للإنتاج كمصدر وحيد للثروة، بل أيضاً للعملية الاقتصادية ككلّ، لجهة كونها المدخل الفعلي والوحيد لحفظ البلاد من تبعات الحصار والعقوبات الآخذة في التزايد بشكل كبير.

* كاتب سوري